Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

04 Février 2010
04 فبراير 2010

المغرب/جهات/لقاء

نحو إنجاز دراسة تشخيصية للحاجيات الاجتماعية للجماعات المشمولة ببرنامج جبر الضرر الجماعي بإقليم الخميسات

الخميسات/2 /2/ ومع/ يشكل تأهيل العمل الاجتماعي بمختلف أنواعه بالجماعات المشمولة ببرنامج جبر الضرر الجماعي بإقليم الخميسات (والماس وبوقشمير وتيداس وآيت يشو) إحدى أولويات دراسة تشخيصية للحاجيات الاجتماعية لهذه الجماعات, ستنجز قريبا.

وتقترح هذه الدراسة, التي تم تقديم منهجية اشتغالها اليوم الثلاثاء بالخميسات خلال لقاء تواصلي نظمه المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ومؤسسة التعاون الوطني بتعاون مع التنسيقية المحلية والجماعات المعنية ببرنامج جبر الضرر الجماعي, المواكبة التقنية من قبل مؤسسة التعاون الوطني للجن المحلية لتحديد الاحتياجات الأساسية للجماعات المعنية وأولوياتها, فضلا عن مواكبة الجمعيات في إنجاز مشاريعها.

كما تشمل عملية الاشتغال تقوية قدرات الفاعلين المحليين في المجال الاجتماعي عبر التكوين ووضع برنامج عمل وتعبئة الموارد البشرية, وذلك بتأطير من مؤسسة التعاون الوطني.

وتقترح الدراسة تكوين وحدات ميدانية لتكون للجماعة استقلاليتها, وتتوفر على رصيد معرفي وخبرة ميدانية للاشتغال.

كما تقترح خريطة جماعية للتنمية تشمل الفئات التي توجد في وضعية صعبة, والتوزيع الجغرافي للجماعات والمؤسسات والخدمات المتوفرة بالجماعة والمشاكل المطروحة.

وسجل السيد أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الانسان, في كلمة خلال هذا اللقاء التواصلي الذي حضره عامل إقليم الخميسات ورؤساء الجماعات القروية والحضرية, أن إنجاز هذه الدراسة النموذجية التي اختير لها إقليم الخميسات كمحطة أولى تقوم على تشخيص حاجيات الجماعات المشمولة ببرنامج جبر الضرر الجماعي, وأيضا مساهمة التعاون الوطني في تنفيذ جبر الضرر الجماعي.

وأضاف السيد أحمد حرزني أن إقليم الخميسات يعتبر رائدا في مجال جبر الضرر الجماعي, مشيرا إلى أن هذه المرحلة تعد هامة في تنفيذ برنامج هيئة الإنصاف والمصالحة, حيث أن هناك شطرا ثانيا من المنح سيوجه لفائدة المجتمع المدني, وهو ما سيوسع مجال جبر الضرر الجماعي.

وشدد السيد حرزني على أهمية دور مؤسسة التعاون الوطني, التي تعتبر من أكثر شركاء المجلس الاستشاري لحقوق الانسان في مجال جبر الضرر الجماعي.

ومن جانبه, أكد المدير العام لمؤسسة التعاون الوطني السيد محمد الطالبي أن إنجاز هذه الدراسة يدخل في إطار تفعيل اتفاقية الشراكة التي تم توقيعها بين المجلس الاستشاري لحقوق الانسان ومؤسسة التعاون الوطني, الهادفة إلى دعم البرامج الاجتماعية لفائدة الفئات التي تعيش في وضعية هشاشة بالمناطق المشمولة بجبر الضرر الجماعي.

وأشار إلى أن الدراسة ستعتمد استراتيجية شمولية لمعرفة حاجيات الجماعات الأربعة بالإقليم وتحديد الأولويات.

ومن جهتها, أكدت النائبة الأولى لرئيس مجلس جماعة والماس سعاد الحاجي, في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء, على أهمية إنجاز دراسة تشخيصية لتحديد الحاجيات المستعجلة للجماعات المشمولة ببرنامج جبر الضرر الجماعي, موضحة أن هذه الجماعات في حاجة ماسة لتأهيل الحقل الاجتماعي; خصوصا في ما يتعلق بصحة الأم والطفل ومساعدة الأطفال في وضعية صعبة والمسنين.

ج/ ف خ/زس ومع

Revue de Presse du Conseil Consultatif des Droits de l'Homme

المغرب/ حقوق الإنسان/ لقاء
لقاء تواصلي بالخميسات حول إنجاز دراسة تشخيصية للحاجيات الاجتماعية للجماعات المشمولة ببرنامج جبر الضرر الجماعي

الرباط 1/ 2/ مع/ ينظم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ومؤسسة التعاون الوطني , غدا الثلاثاء بإقليم الخميسات , لقاء تواصليا مع التنسيقية المحلية والجماعات المعنية ببرنامج الضرر الجماعي, حول إنجاز دراسة تشخيصية للحاجيات الاجتماعية للجماعات المشمولة ببرنامج جبر الضرر الجماعي.

ويهدف هذا اللقاء - حسب بلاغ للمجلس, أن هذا اللقاء يهدف إلى إبراز استراتيجية مؤسسة التعاون الوطني للمساهمة في دعم برنامج جبر الضرر الجماعي, من خلال إنجاز الدراسة التشخيصية المذكورة للحاجيات الاجتماعية للجماعات المشمولة ببرنامج جبر الضرر الجماعي التي تعتزم مؤسسة التعاون الوطني إنجازها.

وسيعرف اللقاء مشاركة أعضاء التنسيقية المحلية لإقليم الخميسات ورؤساء الجماعات المحلية المعنية بالبرنامج وممثلي المجتمع المدني والمصالح الخارجية.

وكان المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان قد وقع في مارس 2009 مع وزارة الداخلية وصندوق الإيداع والتدبير بصفته الوكالة المنفذة لبرنامج جبر الضرر الجماعي, اتفاقية شراكة تهم دعم إنجاز البرنامج بالخميسات.

كما وقع المجلس في أبريل 2009 ومؤسسة التعاون الوطني اتفاقية إطار للشراكة, تهدف إلى دعم البرامج الاجتماعية لفائدة الفئات التي تعيش في وضعية هشاشة بالمناطق المشمولة بجبر الضرر الجماعي.

وينفذ برنامج جبر الضرر الجماعي , الذي انطلق سنة 2007 , في إطار متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة, من خلال اعتماد منهجية تستهدف ضمان جبر الأضرار الجماعية للمناطق التي تضررت جراء حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بها في الماضي, وهو يسعى إلى إنجاز مشاريع تهدف إلى المساهمة في تنمية المناطق المعنية والحفظ الإيجابي للذاكرة, وترسيخ روح جبر الضرر الجماعي وتحقيق الحكامة المحلية عبر دعم و تقوية قدرات الفاعلين المحليين.

ويهم البرنامج مجموعة من المناطق تندرج ضمن أقاليم فجيج والراشدية وورززات وزاكورة وطانطان وأزيلال والخميسات والحي المحمدي عين السبع والحسيمة والناظور وخنيفرة.

وتتمحور المشاريع المنجزة في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي حول أربعة محاور رئيسية وهي: دعم قدرات الفاعلين المحليين, والحفظ الإيجابي للذاكرة, وتحسين شروط عيش السكان (تحسين الخدمات وفك العزلة وتطوير مداخيل بديلة وحماية البيئة), والنهوض بأوضاع النساء والأطفال.

ب/ك و

Revue de Presse du Conseil Consultatif des droits de l'Homme

LE MATiN.ma

Programme de réparation communautaire
Diagnostic des besoins sociaux des communes concernées à Khémisset

Une étude sur le diagnostic des besoins sociaux des communes de la province de Khemisset concernées par le programme de réparation communautaire, sera réalisée prochainement avec pour priorité d'appuyer les programmes à caractère social dans ces communes.

Cette étude, présentée mardi à Kémisset lors d'une rencontre de communication organisée par le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) et l'Entraide nationale, en collaboration avec la coordination locale et les collectivités locales concernées par le programme de réparation communautaire, propose l'accompagnement par l'Entraide nationale des commissions locales pour la définition des besoins et priorités des collectivités concernées par le programme de réparation.L'étude, qui porte sur les communes d'Oulmès, Bouqechmir, Tidass et Ait Ichou, invite également l'Entraide nationale à accompagner les associations dans la réalisation de leurs projets et à assurer l'encadrement des acteurs locaux dans le domaine social.

Le président du CCDH, Ahmed Herzenni a souligné lors de cette rencontre que cette étude, qui a pris la province de Khemisset pour exemple, vise l'identification des besoins sociaux des communes rurales concernées par le programme de réparation communautaire et de la contribution de l'Entraide nationale dans la mise en oeuvre de ce programme. Mettant en exergue le rôle important de l'Entraide nationale, M. Herzenni a indiqué que la réalisation de ce diagnostique est une étape majeure dans le processus de mise en oeuvre du programme de l'instance Equité et réconciliation. Cette étude, inscrite dans le cadre de la mise en oeuvre de l'accord de partenariat signé entre le CCDH et l'Entraide Nationale, vise à appuyer les programmes à caractère social au profit des populations en situations précaires dans les régions concernées par la réparation communautaire, a affirmé de son côté, le directeur général de l'Entraide nationale, Mohamed Talbi. La première vice-présidente du conseil communal d'Oulmès, Souad El Haji, a souligné, quant à elle, l'importance de cette étude, notant que les communes concernées ont besoin d'une réhabilitation du champ social notamment pour ce qui relève de la santé de la mère et de l'enfant ainsi que l'aide des enfants en difficulté et des personnes âgées.

Cette rencontre s'est déroulée en présence du gouverneur de la province de Khemisset et des présidents des communes urbaines et rurales.

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

Par MAP

بيان اليوم

دراسة تشخيصية للحاجيات الاجتماعية للجماعات المشمولة

ببرنامج جبر الضرر الجماعي بالخميسات

نظم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ومؤسسة التعاون الوطني يوم الثلاثاء الماضي بإقليم الخميسات، لقاء تواصليا مع التنسيقية المحلية والجماعات المعنية ببرنامج الضرر الجماعي، حول إنجاز دراسة تشخيصية للحاجيات الاجتماعية للجماعات المشمولة ببرنامج جبر الضرر الجماعي ..والهدف من اللقاء هو إبراز استراتيجية مؤسسة التعاون الوطني للمساهمة في دعم برنامج جبر الضرر الجماعي، من خلال إنجاز الدراسة التشخيصية المذكورة للحاجيات الاجتماعية للجماعات المشمولة ببرنامج جبر الضرر الجماعي التي تعتزم مؤسسة التعاون الوطني إنجازها.

وعرف اللقاء مشاركة أعضاء التنسيقية المحلية لإقليم الخميسات ورؤساء الجماعات المحلية المعنية بالبرنامج وممثلي المجتمع المدني والمصالح الخارجية ..وكان المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان قد وقع في مارس 2009مع وزارة الداخلية وصندوق الإيداع والتدبير بصفته الوكالة المنفذة لبرنامج جبر الضرر الجماعي، اتفاقية شراكة تهم دعم إنجاز البرنامج بالخميسات.

كما وقع المجلس في أبريل 2009ومؤسسة التعاون الوطني اتفاقية إطار للشراكة، تهدف إلى دعم البرامج الاجتماعية لفائدة الفئات التي تعيش في وضعية هشاشة بالمناطق المشمولة بجبر الضرر الجماعي ..وينفذ برنامج جبر الضرر الجماعي، الذي انطلق سنة 2007، في إطار متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، من خلال اعتماد منهجية تستهدف ضمان جبر الأضرار الجماعية للمناطق التي تضررت جراء حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بها في الماضي، وهو يسعى إلى إنجاز مشاريع تهدف إلى المساهمة في تنمية المناطق المعنية والحفظ الإيجابي للذاكرة، وترسيخ روح جبر الضرر الجماعي وتحقيق الحكامة المحلية عبر دعم و تقوية قدرات الفاعلين المحليين .

ويهم البرنامج مجموعة من المناطق تندرج ضمن أقاليم فجيج والراشدية وورززات وزاكورة وطانطان وأزيلال والخميسات والحي المحمدي عين السبع والحسيمة والناظور وخنيفرة.. وتتمحور المشاريع المنجزة في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي حول أربعة محاور رئيسية وهي :دعم قدرات الفاعلين المحليين، والحفظ الإيجابي للذاكرة، وتحسين شروط عيش السكان (تحسين الخدمات وفك العزلة وتطوير مداخيل بديلة وحماية البيئة)، والنهوض بأوضاع النساء والأطفال .

Revue de Presse du Conseil

المساء
ALMASSAE

الخميسات

حاجيات الجماعات المشمولة ببرنامج جبر الضرر

المساء

نظم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ومؤسسة التعاون الوطني، أمس الثلاثاء بإقليم الخميسات، لقاء تواصليا مع التنسيقية المحلية والجماعات المعنية ببرنامج الضرر الجماعي، حول إنجاز دراسة تشخيصية للحاجيات الاجتماعية للجماعات المشمولة ببرنامج جبر الضرر الجماعي. ويهدف هذا اللقاء – حسب بلاغ للمجلس، إلى إبراز استراتيجية مؤسسة التعاون الوطني للمساهمة في دعم برنامج جبر الضرر الجماعي، من خلال إنجاز الدراسة التشخيصية المذكورة للحاجيات الاجتماعية للجماعات المشمولة ببرنامج جبر الضرر الجماعي التي تعتزم مؤسسة التعاون الوطني إنجازها. وسيعرف اللقاء مشاركة أعضاء التنسيقية المحلية لإقليم الخميسات ورؤساء الجماعات المحلية المعنية بالبرنامج وممثلي المجتمع المدني والمصالح الخارجية .وكان المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان قد وقع في مارس 2009 مع وزارة الداخلية وصندوق الإيداع والتدبير بصفته الوكالة المنفذة لبرنامج جبر الضرر الجماعي، اتفاقية شراكة تهم دعم إنجاز البرنامج بالخميسات.

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

حرزني يحضر إستراتيجية لجبر الضرر

تنفيذا لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة يعكف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي يرأسه أحمد حرزني على إعداد دراسة حول المناطق التي ستشملها مشاريع جبر الضرر.

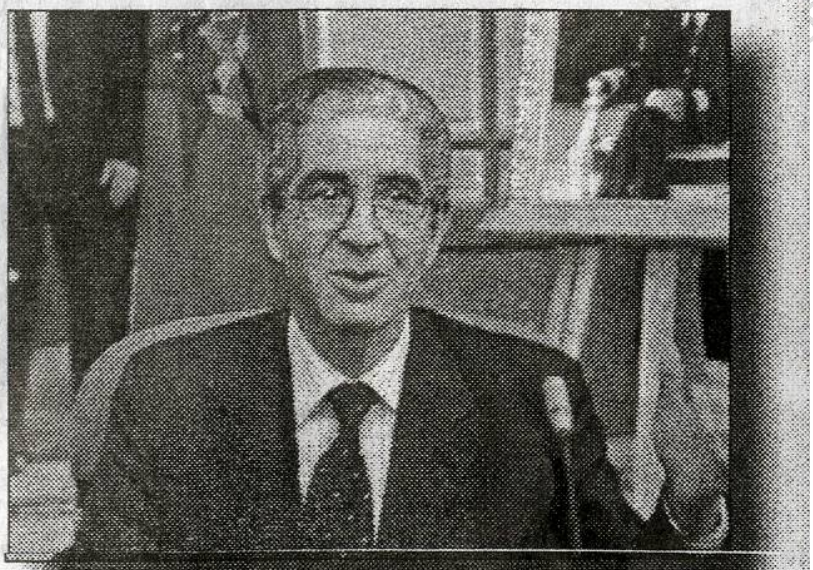

حرزني مطالب بتحديد حاجيات الجماعات أولا، وعددها قبل المضي في تنفيذ جبر الضرر تفاديا لأي انتقادات في المستقبل ولكي لا يأتي يوم يقول فيه إنه هناك ملفات بعض الجماعات التي لازالت عالقة، كما هو الشأن بالنسبة لبعض ضحايا سنوات الرصاص.

Reproduction interdite - droits réservés à l'Homme

(المغرب/سينما/مهرجان/ذاكرة (مرفق بصورة
الدعوة بطنجة إلى إحداث هيئة تعنى بالذاكرة السمعية البصرية

(من مبعوثي الوكالة: زهرة نجاح وعبد الله البشواري)

طنجة/30/1 / ومع/ دعا باحثون في التاريخ وخبراء في مجال الأرشيف السمعي البصري, اليوم السبت بطنجة, إلى إحداث هيئة خاصة تعنى بالحفاظ على الذاكرة السمعية البصرية.

وأكدوا خلال مائدة مستديرة نظمها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والمركز السينمائي المغربي, في إطار فعاليات الدورة ال`11 للمهرجان الوطني للفيلم بطنجة حول موضوع " الذاكرة السمعية البصرية الوطنية أو التاريخ عبر الصورة" , على ضرورة تحديد إطار مؤسساتي من شأنه تدبير التراث الوطني في المجال السمعي البصري, من خلال إحداث مؤسسة متخصصة تعتمد سياسة للتدبير المعقلن.

وأبرز ممثل الهيئة العليا للسمعي البصري, السيد صلاح الوديع, في هذا السياق, أن من شأن هذه الهيئة أن تقدم قيمة مضافة بالنسبة للتربية والتعليم , حيث يمكن أن تضطلع بدور تربوي وتوثيقي للطلبة والباحثين.

وأشار إلى أن الهيئة العليا للسمعي البصري مستعدة لتقدم جملة من الاقتراحات في ما يتعلق بتجميع الأرشيفات الموجودة وترميمها.

وتوقف الباحث في التاريخ محمد إيد صالح عند إشكالية التشريع في هذا المجال, مثيرا مسألة الفراغ القانوني ومؤكدا على ضرورة إعادة النظر في كيفية تدبير الذاكرة الوطنية في هذا المجال والمحافظة عليها.

وذكر بإحداث كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط لماستر في تاريخ المغرب الراهن, وذلك بتنسيق مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في أفق تدريس وتوثيق الذاكرة الوطنية.

من جانبه, تطرق الباحث في تاريخ المغرب الحديث, جامع بيضا, لما اعتبره "مسألة حساسة" لها علاقة بالأرشيفات السمعية البصرية اليوم في المغرب, والمتمثلة في أن "الرصيد الوثائقي التناظري (على عكس الرقمي) معرض في أغلبه لأخطار التدهور الفيزيائي والكيميائي", وهو ما يهدد ب`"اختفائه النهائي", مما يستدعي "إعادة صيغ تقنية جديدة قادرة على الحفاظ على هذا الموروث".

ويروم هذا اللقاء, الذي نظم أيضا في إطار تفعيل اتفاقية الشراكة التي تجمع بين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والمركز السينمائي المغربي, خلق فضاء للتبادل والنقاش العمومي بين كل الفاعلين المعنيين بالأرشيف السمعي البصري والسينمائي من مؤسسات حائزة للأرشيف, منها على الخصوص الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة, القناة الثانية, المركز السينمائي المغربي, المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان, وكذا باحثين ومخرجين وكتاب السيناريو والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري, حول وضعية الأرشيف الوطني, وقانون الأرشيف.

وشارك في هذه المائدة, التي حضرها السادة خالد الناصري وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة, وأحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان, ونور الدين الصايل المدير العام للمركز السينمائي المغربي, ومجموعة من المهتمين والباحثين والمختصين في هذا المجال.

ر/ن ج /ع أ/ج ب/ ومع

Revue de Presse du Conseil Consultatif des droits de l'homme

المغرب/إيطاليا/حقوق الإنسان
السيد حرزني يلتقي بوزير التعاون الدولي بجهة توسكان الإيطالية

الرباط 29 /1 /ومع/ عقد رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان السيد أحمد حرزني, اليوم الجمعة بالرباط, لقاء مع وزير التعاون الدولي بجهة توسكان الإيطالية السيد ماسيمو توسكي, الذي يقوم بزيارة رسمية للمغرب.

وتطرق الجانبان خلال هذا اللقاء إلى مختلف القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان, وسبل تعزيز العلاقات بين المغرب وإيطاليا في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وأكد السيد حرزني, في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء عقب هذا اللقاء, أنه تم استعراض تجربة المغرب في مجال المصالحة والإنصاف ونتائجها, وكذا المشاريع المستقبلية الخاصة بتجاوز مرحلة معالجة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان وكذا المساهمة في الأوراش المفتوحة لمأسسة الديمقراطية خاصة على مستوى إصلاح القضاء ومسألة الجهوية الموسعة.

وأضاف أنه تم التطرق أيضا الى قضية الوحدة الترابية للمملكة ولمشروع الحكم الذاتي الذي تقدم به المغرب, مشيرا إلى أن السيد ماسيمو توسكي وصف مخيمات تندوف التي سبق أن زارها ب``السجن"".

وأبرز أن المسؤول الإيطالي, عبر خلال هذا اللقاء, عن استعداده للعمل من أجل التوصل إلى حل لمشكل المحتجزين في مخيمات تندوف, خاصة أنه سيقوم بزيارة لمدينة العيون للتعرف أكثر على الأوضاع في الأقاليم الجنوبية للمملكة.

ر/ج ب

ف ت ومع

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'homme

الصباح
يومية مغربية شاملة

عائلة عبد الحق الرويسي تطالب بتحديد المسؤولين عن اختطافه

جدد بلاغ صادر عن عائلة المختطف عبد الحق الرويسي، تمسكها بضرورة «الكشف عن مصير عبد الحق الرويسي، وعن كل الحقيقة حول ظروف اختفائه القسري واحتجازه ووفاته ودفنه في حالة حصولهما، وتحديد المسؤوليات عن ذلك»، وحمل البلاغ نفسه، «مسؤولية القيام بهذا العمل لكل مؤسسات الدولة بمختلف درجاتها».

وذكر البلاغ ذاته، أن عائلة الرويسي تحتفظ بحق «اللجوء إلى الآليات القضائية متى توفرت الشروط الذاتية لذلك، متمثلة أساسا في تجهيز ملف محكم، والموضوعية، متمثلة في سلامة السياسة القضائية واستقلال القضاء».

وطالبت عائلة المختطف الرويسي، بتمكين عائلات من تقرير حول كل التحليلات الجينية التي تم إجراؤها سواء في المغرب أو في فرنسا، و من مقرر تحكيمي يعرض لكل خطوات التحريات حول مصير عبد الحق الرويسي .

ودعا البلاغ نفسه، إلى إنشاء آلية لمتابعة التحريات حول مصير المختفين قسرا الذين بقيت حالاتهم عالقة وكشف كل الحقيقة حول ملف الاختفاء القسري، وتمكينها من الصلاحيات المناسبة للقيام بهذه المهمة، وتوسيع التعاون مع النيابة العامة ليشمل استدعاء الشهود وإلزامهم بتقديم إفاداتهم حول ملفات الاختفاء القسري، بالإضافة إلى تعميق التحريات حول مقبرة سباتة وداخلها، باعتبارها مسرحا لآخر أطوار جريمة الاختفاء القسري، والذي تأكد، ضمها لقبور بعض الضحايا مثل مجموعة شيخ العرب وعدد من ضحايا الأحداث الاجتماعية التي عرفتها الدار البيضاء في مارس 1965، وتسريع التصديق من طرف المغرب على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

ويأتي بلاغ عائلة الرويسي، بعد أن قدم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يوم 14 يناير الماضي، تقريره الرئيسي، حول متابعة تفعيل توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، والذي أدرج الاختفاء القسري لعبد الحق الرويسي ضمن الحالات التي مازالت عالقة، وإخبار عائلته إثر ذلك بالنتائج النهائية للتحليلات الجينية التي أكدت أن الرفات التي كانت موضوع تلك التحليلات ليست لعبد الحق الرويسي.

وذكر بلاغ عائلة الرويسي، «بالمجهودات التي بذلت من طرف هيأة الإنصاف والمصالحة ولجنة متابعة تنفيذ توصياتها، والمتمثلة في التحريات التي أفضت في أواخر سنة 2005 إلى العثور على قبرين بمقبرة سباتة في الدار البيضاء، حامت الشكوك حول ضم أحدها لرفات عبد الحق الرويسي، واستخراج الرفاتين في يناير 2006 وإخضاعهما لمعاينة أنتروبولوجية، انطلاقا من المواصفات الفيزيولوجية للرويسي، والتي أفضت إلى استبعاد نسبة إحدى الرفاتين له، بالإضافة إلى إعادة استخراج الرفات المحتملة لأخينا في دجنبر 2008 لأخذ عينات جديدة والاحتفاظ بالرفات في مصلحة الطب الشرعي بمستشفى ابن رشد، وتوسيع التحليل الجيني وسط إخوة عبد الحق الرويسي ليشمل أربعة منهم، وإجراء تحليلات جينية في مختبر فرنسي ورغم إيجابية الأولى منها فقد بقيت حولها شكوك، في حين أفضت الثانية إلى القطع بأن تلك الرفات ليست لعبد الحق الرويسي.

وأشار بلاغ العائلة إلى «أن كل هذه الخطوات قد تمت بحضور العائلة أو بمتابعة لصيقة لإجراءاتها خاصة مع لجنة المتابعة، ومع مصلحة الطب الشرعي بمستشفى ابن رشد بالدار البيضاء».

وأعلنت عائلة الرويسي استمرارها في النضال إلى جانب عائلات المختفين قسرا وضحاياه، من أجل الكشف عن مصير الحالات العالقة واستكمال الكشف عن الحقيقة حول كل المختفين ومجهولي المصير، وسط لجنة التنسيق لعائلات المختفين وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب ووسط المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف».

س.م

Revue de Presse de l'Homme

العلم

في بيان لعائلة عبد الحق الرويسي

المطالبة بمعالجة ملف الاختفاء القسري لعبد الحق الرويسي

توصلنا من عائلة عبد الحق الرويسي المختفي قسراً ببيان جاء فيه:

● قدم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في 14 يناير 2010، تقريره الرئيسي، حول متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وضمنه أدرجت حالة الاختفاء القسري لعبد الحق الرويسي من بين الحالات التي مازالت عالقة، كما تم إخبار عائلتنا على إثر ذلك بالنتائج النهائية للتحليلات الجينية التي أكدت أن الرفات التي كانت موضوع تلك التحليلات ليست لعبد الحق الرويسي.

وبذلك وضع حد لآمال عريضة وسط أسرتنا لتحديد مصيره، واسترجاعه، وإعادة دفنه.

وأمام هذا الوضع:

× نذكر بالمجهودات التي بذلت من طرف هيئة الإنصاف والمصالحة ولجنة متابعة تنفيذ توصياتها والمتمثلة في:

. التحريات التي أفضت في أواخر سنة 2005 إلى العثور على قبرين بمقبرة سباتة في الدار البيضاء حامت الشكوك حول ضم أحدها لرفات ابننا.

. استخراج الرفاتين في يناير 2006 وإخضاعهما لمعاينة أنتروبولوجية انطلاقا من المواصفات الفيزيولوجية لعبد الحق الرويسي والتي أفضت إلى استبعاد نسبة إحدى الرفاتين له. وأخذ عينات لإجراء التحليلات الجينية.

. إجراء تحليلات جينية على عينتين لأخوين لعبد الحق الرويسي من طرف الشرطة العلمية، وتحليلات للعينات العظيمة المأخوذة من الرفات المحتملة من طرف المختبر العلمي للدرك الملكي والتي كانت دون نتيجة.

. إعادة استخراج الرفات المحتملة لأخينا في دجنبر 2008 لأخذ عينات جديدة والاحتفاظ بالرفات في مصلحة الطب الشرعي بمستشفى ابن رشد وتوسيع التحليل الجيني وسط إخوة عبد الحق الرويسي ليشمل أربعة منهم، وإجراء تحليلات جينية في مختبر فرنسي ورغم إيجابية الأولى منها فقد بقيت حولها شكوك، في حين أفضت الثانية الى القطع بأن تلك الرفات ليست لعبد الحق الرويسي.

× نشير أن كل هذه الخطوات قد تمت بحضور العائلة أو بمتابعة لصيقة لإجراءاتها خاصة مع لجنة المتابعة، ومع مصلحة الطب الشرعي بمستشفى ابن رشد بالدار البيضاء.

× نشدد على تمسكنا بضرورة الكشف على مصير عبد الحق الرويسي وعن كل الحقيقة حول ظروف اختفائه القسري واحتجازه ووفاته ودفنه في حالة حصولهما. وتحديد المسؤوليات عن ذلك. ونحمل مسؤولية القيام بهذا العمل لكل مؤسسات الدولة بمختلف درجاتها.

× نعلن استمرارنا في النضال إلى جانب عائلات المختفين قسرا وضحاياه من أجل الكشف عن مصير الحالات العالقة واستكمال الكشف عن الحقيقة حول كل المختفين ومجهولي المصير، وسط لجنة التنسيق لعائلات المختفين وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب ووسط المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف

نحتفظ بحقنا في اللجوء الى الآليات القضائية متى توفرت الشروط الذاتية لذلك، متمثلة أساسا في تجهيز ملف محكم، والموضوعية، متمثلة في سلامة السياسة القضائية واستقلال القضاء.

× نطلب انطلاقا من الوضعية التي آلت إليها معالجة ملف عبد الحق الرويسي خصوصا وملف الاختفاء القسري عموما ت:

– تمكين عائلاتنا من تقرير حول كل التحليلات الجينية التي تم إجراؤها سواء في المغرب أو في فرنسا، ومن مقرر تحكيمي يعرض لكل خطوات التحريات حول مصير عبد الحق الرويسي.

– إنشاء آلية لمتابعة التحريات حول مصير المختفين قسرا الذين بقيت حالاتهم عالقة و للكشف عن كل الحقيقة حول ملف الاختفاء القسري. وتمكينها من الصلاحيات المناسبة للقيام بهذه المهمة، ومنها إلى جانب أخرى، توسيع التعاون مع النيابة العامة ليشمل استدعاء الشهود وإلزامهم بتقديم إفاداتهم حول ملفات الاختفاء القسري.

– تعميق التحريات حول مقبرة سباتة وداخلها، باعتبارها مسرحا لآخر أطوار جريمة الاختفاء القسري، والذي تأكد، بضمها لقبور الضحايا من مجموعة شيخ العرب وعدد من ضحايا الأحداث الاجتماعية التي عرفتها الدار البيضاء في مارس 1965.

– تسريع التصديق من طرف المغرب على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، ونعلن بهذا الصدد انخراطنا في كل المبادرات الرامية إلى تحقيق ذلك.

– ندعو كافة الجمعيات والمنظمات الحقوقية وكل الأحزاب السياسية الديمقراطية وكذا فعالية المجتمع المدني الى الاستمرار في العمل وتكثيفه من أجل الكشف عن مصير كل المختفين قسرا والكشف عن الحقيقة كاملة باعتبارهما لبنة أساسية لتحقيق الإنصاف والمصالحة وللبناء الديمقراطي.